المدح في العاجل والثواب في الآجل والاخرى ان يعتبر بما لا يكون متعلقا
بالذم والعقاب بشمل المباح برضاه الله تعالى اي بارادته من غير
اعتراض والقبيح منها وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب
في الآجل ليس برضائه لما عليه من الاعتراض قال الله تعالى ولا يرضى لعباده
الكفر يعني ان الارادة والمشية والتقدير يتعلق بالكل والرضا والمحبة و
والامر لا يتعلق الا بالحسن دون القبيح والاستطاعة مع الفعل خلافا
للمعتزلة وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل اشارة الى ما ذكره
صاحب التبصرة من انها عرض يخلقه الله تعالى في الحيوان يفعل به الا
فعال الاختيارية وهي علة للفعل والجمهور على انها شرط لاداء الفعل
لا علة وبالجملة وهي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل
بعد سلامة الاسباب والآلات فان قصد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة
فعل الخير وان قصد فعل الشر خلق الله تعالى قدرة فعل الشر فكان هو
المضيع لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب ولهذا ذم
الكافرين لانهم لا يستطيعون السمع واذا كان الاستطاعة عرضا
وجب ان تكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة عليه والا لزم وقوع

الفعل

الفعل بلا استطاعة وقدرة عليه لما مر من امتناع بقاء الاعراض فان

قيل لو سلم استحالة بقاء الاعراض صح

فلا نزاع في امكان تجدد الامثال عقيب الزوال فمن اين يلزم وقوع
الفعل بدون القدرة قلنا انما ندعي لزوم ذلك اذا كانت القدرة
التي بها الفعل هي القدرة السابقة واما اذا جعلتموها المثل المتجدد
المقارن له فقد اعترفتم بان القدرة التي بها الفعل لا تكون الا مقارنة
للفعل ثم ان ادعيتم انه لا بد لها من امثال سابقة حتى لا يمكن الفعل باول
ما يحدث من القدرة فعليكم البيان واما ما يقال لو فرضنا بقاء القدرة
السابقة الى آن الفعل اما بتجدد الامثال واما باستقامة بقاء الا
عراض فان قالوا بجواز وجود الفعل بها في الحالة الاولى فقد تركوا
مذهبهم حيث جوزوا مقارنة الفعل القدرة وان قالوا بامتناعه
بها فيها لزم التحكم والترجيح بلا مرجح اذ القدرة بحالها لم تتغير ولم يحدث
فيها معنى لاستحالة ذلك على الاعراض فلم صار الفعل بها في الحالة الثانية
واجبا وفي الحالة الاولى ممتنعا ففيه نظر لان القائلين بكون الاستطاعة
قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية وبان كل فعل يجب
ان يكون بقدرة سابقة عليه بالزمان البتة حتى يمتنع حدوث الفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)